فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في محاربة التضخم. دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 2000. 2020

The effectiveness of coordination between monetary and financial policies in fighting inflation - a case study of the Algerian economy for the period 2000-2020

موسى بوشنب*
جامعة أمحمد بوقرة، الجزائر
m.boucheneb@univ-boumerdes.dz

حسين قاصب
جامعة أمحمد بوقرة، الجزائر
h.gaceb@univ-boumerdes.com

تاريخ الاستلام: 2022/09/14؛ تاريخ القبول : 2022/10/08

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر، وإبراز دوره في محاربة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000. 2020).

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر تبقى قائمة بالرغم من أن الأمر 11/03 حدد مختلف العلاقات بين السلطتين المالية والنقدية. كما أن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية خلال الفترة (2000-2020) ساهم بشكل فعال في ضبط معدل التضخم عند المستوى المستهدف من طرف السياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية؛ السياسة المالية؛ التنسيق؛ التضخم.

تصنيف JEL: E52؛ G32؛ P24

Abstract:

This study aims to shed light on the reality of coordination between monetary and financial policies in Algeria, in addition to highlighting the role of coordination between them in fighting inflation in Algeria during the period (2000-2020).

The study concluded several results, the most important of which is that the problem of coordination between the monetary and financial policies in Algeria remains, although Order 11/03 specified the various relations between the financial and monetary authorities, and the coordination between the monetary and financial policies during the period (2000-2020) effectively contributed in controlling the inflation rate at the level targeted by monetary policy.

Keywords: Monetary policy; financial policy; coordination; inflation.

Jel Classification Codes : E52. G32. P24.

* بوشنب موسى/ جامعة أمحمد بوقرة بومرداس/ m.boucheneb@univ-boumerdes.dz.

مقدمة

تعد السياستين النقدية والمالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية المعتمدة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث أن لكل سياسة مجال تأثير يختلف عن الأخر، فإذا كانت السياسة النقدية تؤثر على السوق النقدي، فإن السياسة المالية لها تأثير على سوق الإنتاج أو سوق السلع والخدمات. وباعتبار أن لكل سياسة مجال تأثير يختلف عن الأخر، نظر لاختلاف السلطات التي تدير كل سياسة وكذا اختلاف درجة مرونة كل سياسة في التأثير على أهداف السياسة الاقتصادية، فإن التنسيق بينهما أصبح أمرا إلزاميا وأكثر من أي وقت مضى لتفادي الآثار الجانبية التي قد تخلفها كل سياسة عن الأخرى أثناء أداء مهامها. كما يستلزم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية أن يكون هناك توافقا بين الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطتين النقدية والمالية وذلك على النحو الذي يضمن عدم التعارض في أهداف كل منهما من أجل إدراك أهداف السياسة الاقتصادية الذي يأتي في مقدمتها هدف التضخم. وعليه جاءت هذه الورقة البحثية لمحاولة إبراز واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ومدى مساهمته في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

من خلال كل ما سبق فإن الإشكالية المعالجة خلال هذه الورقة البحثية يمكن طرحها كما يلي:

ما مدى فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)؟

وللإجابة عن الإشكالية العامة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية؟
- ما واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)؟
- هل التنسيق بين السياستين النقدية والمالية كان فعالا في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)؟

- **فرضيات الدراسة**

من أجل الإجابة عن الإشكالية العامة وكذا الأسئلة الفرعية فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

- يتوقف التنسيق بين السياستين النقدية والمالية على مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة.
- لا تزال إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر قائمة طالما إن استقلالية بنك الجزائر عن الحكومة هي استقلالية نسبية وليست مطلقة.
- ساهم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية بشكل فعال في ضبط معدل التضخم عند المستوى المستهدف من طرف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

- **أهمية الدراسة**

تكمن أهمية الدراسة من خلال تطرقها لموضوع بالغ الأهمية وهو إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر ومدى فعاليته في ضبط معدلات التضخم عند ذلك المستوى المحدد من طرف مجلس النقد والقرض والمقدر بـ 04% اعتبارا من سنة 2007. وما يزيد هذا الموضوع أهمية هو صدور الأمر 10/17 المعدل والمتمم للأمر11/03 المتعلق بالنقد والقرض والذي أعطى الغطاء القانوني لعملية التمويل بالعجز، مما ضعف من استقلالية بنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية وبالتالي زاد من إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية غموضا، خاصة وأن نجاح هذه الأخيرة يبقى مرتبط إلى حد بعيد بمدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة.

- **أهداف الدراسة**

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوردها فيما يلي:

- إلقاء الضوء على واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر.
- معرفة مدى فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية في محاربتها للتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000. 2020).
- معرفة مدى مساهمة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في محاربة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000. 2020).

- **منهج الدراسة**

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا بغرض الوقوف على واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر وإبراز مدى مساهمة كل سياسة على حدي

وكذا التنسيق بينهما في محاربة التضخم خلال فترة الدراسة. كما قمنا بتحليل بيانات وإحصائيات مبوبة في جداول مأخوذة من عدة تقارير ومواقع الكترونية تابعة لهيئات رسمية.

1- مفهوم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

إذا كان للسياسة النقدية مجالا تأثيرا يختلف عن المجال الذي تؤثر عليه السياسة المالية، وبالنظر لاختلاف السلطة التي تدير كل واحدة منهما، فإن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية أصبح أمرا ضروريا وأكثر من أي وقت مضى لتفادي الآثار غير المرغوب فيها التي قد تخلفها كل سياسة على الأخرى أثناء أداء مهامها.

يقصد بالتنسيق بين السياستين النقدية والمالية على أنه الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما باستقلالها عن الأخرى . البنك المركزي والحكومة . وذلك بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما، وخلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين (منى، 2010، صفحة 12).

وحسب الاقتصادي lain Begg يقصد بالتنسيق بين السياستين النقدية والمالية تبني السلطات الاقتصادية لتدابير وإجراءات التي تضمن أن القرارات المتخذة من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها أثارا غير مباشرة وغير مرجوة على السياسة الأخرى.

وعليه فإنّ التنسيق بين السياستين النقدية والمالية هو الاتفاق المشترك بين السلطتين النقدية والمالية في اتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة، وكذا اختيار الوسائل الفعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة، وذلك بطريقة لا يترتب عليها أثار غير مرغوب فيها على أية سياسة أخرى.

2-أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

بالنظر للاختلاف القائم بين السياستين المالية والنقدية سواء من حيث السلطة التي تديرها ودرجة مرونتها في التأثير على أهداف السياسة الاقتصادية وغيرها، فإن التنسيق بينهما أصبح أمرا إلزاميا وذلك لعدة اعتبارات نوجزها فيما يلي: **(عطية، 2003، صفحة 76)**

- إذا كانت السياسة النقدية من اختصاص البنوك المركزية والسياسة المالية من اختصاص الحكومة، فإن التنسيق بين هاتين السياستين سوف يزيد من فعاليتهما ويجعل كل سياسة تسير في الطريق الذي تسلكه السياسة الأخرى؛

- نظرا لعدم مرونة السياسة المالية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية كونها تتطلب وقتا طويلا لتنفيذها بسبب تدخل السلطة التشريعية للموافقة عليها، فإنها في حاجة إلى السياسة النقدية التي تكملها لما تتميز به من مرونة.

- هناك فعالية جزئية لأية سياسة بدون الأخرى في تأثيرها على الاستثمار والاستهلاك الذي قد يزيد أو ينقص عن طريق تغيرات أسعار الفائدة، أضف إلى ذلك أن السياسة النقدية لن تكون فعالة في زيادة الدخل الوطني ما لم تدعمها السياسة المالية.

- غالبا ما يترتب عن عدم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية أثارا تنعكس بالسلب على السياسة الأخرى.

3- إجراءات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

تتطلب عملية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ضرورة توافر ترتيبات دعم مؤسسية وتنفيذية، التي تفرض على صناع السياسة النقدية والمالية السير عليها لبلوغ أعلى مستويات التنسيق. وتتألف هذه الترتيبات مما يلي (مسعود، 2006، الصفحات 264-266):

3-1-استقلالية البنك المركزي عن الحكومة

إن استقلالية البنك المركزي عن الحكومة لا تعني بالضرورة الاستقلالية المطلقة وإنما تعني ضرورة توفر درجة من الاستقلالية التي تؤهله للمحافظة على فعالية السياسة النقدية لتحقيق أهدافها المنشودة التي تتلخص في استهداف التضخم. كما تسمح هذه الاستقلالية للبنك المركزي بممارسة عمله كسلطة نقدية تتولى مهمة إعداد وتنفيذ السياسة النقدية، ولهذا فهي تعد شرطا أساسيا لنجاح السياسة النقدية وتطوير وسائل التنسيق بين البنك المركزي والسياسة المالية.

غالبا ما يترتب عن عدم استقلالية البنك المركزي عن الحكومة عدم قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها، مما يدفع بالبنك المركزي إلى الاستجابة للضغوطات الحكومية التي تضعف العلاقة بين السياستين النقدية والمالية.

3-2-الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي

إن استقلالية البنك المركزي من شأنها العمل على وضع حد للاقتراض الحكومي المباشر منه.

ولتفادي الآثار السلبية الناجمة عن الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي تلجأ بعض الدول إلى تحديد سقف الدين العام الذي يشترط على البنك المركزي والحكومة عدم تجاوزه. ولنجاح عملية التنسيق بين السياستين تلجأ معظم الدول إلى تطوير بعض الترتيبات التي تجعل البنك المركزي يرفض إمداد الحكومة بقروض مباشرة وقروض غير مباشرة.

3-3- الحد من عجز الموازنة (توازن الموازنة)

في ظل استقلالية البنك المركزي تكون السلطة المالية ملزمة على ممارسة الترتيبات المؤسسية لتحسين الانضباط المالي قصد تحقيق توازن الموازنة.

3-4-إيجاد لجان التنسيق

لتحقيق التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لابد من توفر لجان التنسيق التي قد تكون رسمية أو غير رسمية. وتتألف هذه اللجان من أعضاء من وزارة المالية والبنك المركزي، حيث يلتقي أعضاء هذه اللجان بطريقة منتظمة لمناقشة عدة قضايا، تتعلق بمناقشة وتحليل الأرصدة النقدية للحكومة، وموضوع السيولة وتطوير السوق، ومناقشة استراتيجية انجاز الدين العام، وتطوير سوق المال وغيرها.

4 -و اقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة (2000 -2020)

إذا كان التنسيق بين السياستين النقدية والمالية يتطلب ضرورة توافر مجموعة من الشروط والأساليب كاستقلالية البنك المركزي عن الحكومة والحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي وغيرها، فإن ذلك اتضح جليا في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية التي تبنتها الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة خاصة بعد صدور الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، والذي منح الاستقلالية أكثر لبنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية، وأكد على ما جاء به قانون النقد والقرض 10/90 فيما يتعلق بوضع حدا للحرية المطلقة التي كانت تتمتع بها

الخزينة العمومية في اقتراضها من بنك الجزائر من خلال تحديده مبلغ التسبيقات للخزينة من حيث الكمية والزمن.

وإذا كان التنسيق بين السياستين النقدية والمالية يتوقف على الاستقلالية التي يتمتع بها بنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية، كان لزاما علينا معرفة مدى استقلالية بنك الجزائر وفقا لمعايير الاستقلالية. وعليه سيتم إسقاط كل المعايير التي تقاس بها مدى استقلالية البنوك المركزية على بنك الجزائر، على ضوء الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض:

- **من حيث سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي بنك الجزائر وأعضاء مجلس إدارته**

يترأس إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاث نواب يعينون جميعهم بموجب مرسوم رئاسي. ويتولى تنفيذ المهام التالية: **(قانون النقد والقرض- الأمر 11/03، 2003)**

- يوقع باسم بنك الجزائر جميع الاتفاقيات والمحاضر المتعلقة بالسنوات المالية والحصائل وحسابات النتائج؛

- يمثل بنك الجزائر لدى السلطات العمومية في الجزائر ولدى البنوك المركزية الأجنبية ولدى الهيئات المالية الدولية ولدى الغير بشكل عام؛

- ينظم مصالح بنك الجزائر ويحدد مهامها؛

- يعين ممثلي بنك الجزائر لدى المجالس التابعة لمؤسسات أخرى، عندما يكون مثل هذا التمثيل مقررا، كما أنه يحدد صلاحيات نوابه ويوضح سلطاتهم.

- **من حيث سلطة وحرية بنك الجزائر في وضع وتنفيذ السياسة النقدية**

نصت المادة 35 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض على: " تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. ولهذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض، السهر على التسيير الحسن للتعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف". وعليه من خلال نص هذه المادة يتضح أن بنك الجزائر يتمتع بكامل الصلاحيات في إدارته للسياسة النقدية.

- **من حيث درجة تدخل الحكومة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية**

تتشكل السلطة النقدية التي تدير السياسة النقدية في الجزائر من هيئتين هما: وزارة المالية، وبنك الجزائر، حيث تكمن مهام وزارة المالية في وضع سياسة نقدية على مستوى الحكومة وبالتحديد الوزارة المكلفة بالمالية الوصية على النظام البنكي والمالي. أما على مستوى الوزارة فتوجد مديرية الخزينة التي تعد الإدارة المكلفة بشؤون البنوك والشؤون المالية. أما بالنسبة لمهام بنك الجزائر فهو يتلقى من طرف الدولة الإشراف على العملة والقرض وبالتالي فهو يعد المسؤول عن السير الحسن للسياسة النقدية **(منصوري، ديسمبر2004، صفحة 432).**

بالرغم من الاستقلالية التي يتمتع بها بنك الجزائر، إلا أن الحكومة ممثلة في وزير المالية يمكنها أن تطرح بعض التعديلات على قرارات مجلس النقد والقرض، الأمر الذي جاء في نص المادة 63 من الأمر 03-11: " يبلغ المحافظ مشاريع الأنظمة إلى الوزير المكلف بالمالية الذي يتاح له أجل عشرة أيام لطلب تعديلها، قبل إصدارها خلال اليومين اللذين يليان موافقة المجلس عليها. ويجب على المحافظ أن يستدعي حينئذ المجلس للاجتماع في أجل خمسة أيام ويعرض عليه التعديل المقترح، ويكون القرار الجديد الذي يتخذه المجلس نافذا مهما يكن مضمونه". من خلال هذه المادة يتضح مدى مساهمة السلطة التنفيذية في صناعة قرارات مجلس النقد والقرض، مما يوحي بالاستقلالية النسبية لبنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية.

- **من حيث هدف السياسة النقدية**

لقد حدد الأمر 11/03 لمجلس النقد والقرض صلاحيات واسعة بصفته سلطة نقدية في الميادين المتعلقة: (قانون النقد والقرض- الأمر 11/03، 2003)

- إصدار النقد وتغطيته كما هو منصوص عليه في المادتين 4 و5 من هذا الأمر؛

- تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها؛

- تحديد الأهداف النقدية لاسيما فيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية والفرضية؛

- تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبطه؛

- تحديد التنظيم القانوني للصرف، تنظيم سوق الصرف، وتسيير احتياطات الصرف بالإضافة إلى أعمال أخرى.

- **من حيث سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي**

لقد نصت المادة 31 من الأمر 11/03 بشأن ميزانية البنك المركزي على: " أن يرسل بنك الجزائر إلى الوزير المكلف بالمالية وضعية حساباته المقفلة في نهاية كل شهر، على أن تنشر هذه الوضعية في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ".

- **من حيث التنسيق بين السلطتين النقدية والمالية**

لقد نصت المادة 128 من الأمر 11/03، في مجال الصرف وحركات رؤوس الأموال على: " أن تكلف لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزراء المالية بالإشراف على تنفيذ استراتيجية الاستدانة الخارجية وسياسة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية. وتتكون اللجنة من عضوين يعينهما على التوالي، المحافظ والوزير المكلف بالمالية "، الأمر الذي يؤكد على وجود لجان التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، والتي تتكون من أعضاء من وزارة المالية وبنك الجزائر.

إن ما يؤكد عدم استقلالية بنك الجزائر عن الحكومة صدور القانون 10/17 الصادر في 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم، حيث جاء هذا القانون ليمنح الغطاء القانوني لعملية التمويل بالعجز أو ما يعرف بمصطلح التمويل غير التقليدي، وهي سياسة تتقارب إلى حد بعيد مع سياسة التيسير الكمي إلا أن شروط كل منهما مختلفة. وقد ضرب هذا القانون مصداقية بنك الجزائر واستقلاليته **(بالطيب و الخطيب، 2021، صفحة 171)**.

وبناء على هذا القانون فقد تم إصدار ابتداء من شهر أكتوبر 2017 ما يلي:

- مبلغ 2470 مليار دج لتمويل عجز الموازنة لسنوات (2017، 2018، 2019).
- مبلغ 1813 مليار دج كمساهمة لتسديد الدين العام للمؤسسات الوطنية سوناطراك وسونلغاز.
- مبلغ 500 مليار دج لموجهة للصندوق الوطني للتقاعد من أجل إعادة تمويل ديونها تجاه CNAS.
- مبلغ 1773.2 مليار دج موجهة للصندوق الوطني للاستثمار.

وعليه بالرغم من الاستقلالية التي منحها الأمر 11/03 لبنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية، إلا أن هذه استقلالية تبقى نسبية وليست مطلقة، بالنظر لدرجة تدخل الحكومة في قرارات مجلس النقد والقرض (المادة 63 من الأمر 03-11) من جهة، وسلطتها في تعيين نواب المحافظ من جهة أخرى. أضف إلى ذلك فإن صدور الأمر 10/17 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض ضرب عرض الحائط مصداقية بنك الجزائر واستقلاليته نظرا للغطاء القانوني الذي منحه للخزينة العمومية لعملية التمويل بالعجز. مما يوحي بأن إشكالية التنسيق

بين السياستين النقدية والمالية تبقى قائمة بالرغم من أن الأمر 11/03 حدد مختلف العلاقات بين السلطتين المالية والنقدية.

5-فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 -2020)

لمعرفة مدى فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الاقتصاد الجزائري، نتطرق أولا إلى مدى مساهمة كل سياسة على حدى في الحد من التضخم، ثم مدى مساهمة السياستين معا وذلك خلال الفترة (2000 -2020).

5-1-مدى فعالية السياسة النقدية في الحد من التضخم في الجزائر(2000 -2020)

لقد زادت فعالية السياسة النقدية في الحد من معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة بعد صدور الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، الذي حدد الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي عن طريق استقرار الأسعار. وعليه لمعرفة مدى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق هذا الهدف سوف نستعين بالجدول الموالي؛

الجدول رقم (01): تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000 -2020)

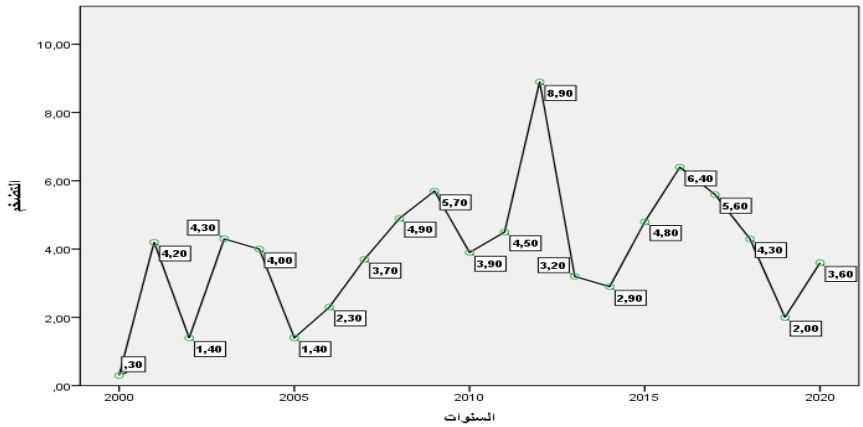
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	4.3	4.0	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	.
معدل التضخم	4.5	8.9	3.2	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3	2.0	3.6	.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- Banque mondiale sur le site: www.bonquemondiale.org. (Consulte le 12_ 06_ 2022)

. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 56، ديسمبر 2021، ص 29.

الشكل رقم (01): تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000 -2020)



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام SPSS بناء على البيانات بالجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن معدل التضخم سجل مع مطلع الألفية الثالثة أدنى مستوى له حيث بلغ سنة 2000 نسبة 0.3% وهو معدل أقل بكثير من معدل التضخم المستهدف والذي حدد بنسبة 03%، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى السياسة النقدية الانكماشية المطبقة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، والتي اتخذت فيها إجراءات صارمة كرفع أسعار الفائدة وتقليص نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة وغيرها. لكن سرعان ما عاد معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل ما نسبته 4.2% سنة 2001 وهذا بسبب نمو الكتلة النقدي M2 إلى 17.30%، لينخفض سنة 2002 إلى 1.4% بسبب تراجع معدل نمو الكتلة النقدية M2، ليرتفع من جديد خلال سنتي 2003 و2004 مسجلا ما نسبته 4.3% و4.0% على الترتيب وهي معدلات تجاوزت المعدل المستهدف من طرف بنك الجزائر والمحدد بـ 03%، ويعود هذا الارتفاع إلى نمو المجمع M2، بالإضافة إلى التوسع في الانفاق الحكومي نتيجة اطلاق الحكومة لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001- 2004) وكذا الزيادة في الأجور. ومن أجل امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية قام بنك الجزائر بتعزيز الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بأدوات جديدة كأداة استرجاع السيولة لمدة 07 أيام (التعليمة رقم 02 المؤرخة بتاريخ 11 أفريل 2002) وأداة استرجاع السيولة لمدة 03 أيام (الصادرة في أوت 2005)، وبفضل هاتين الأداتين تمكن بنك الجزائر من امتصاص ما قيمته 129.7 مليار دج من فائض السيولة في ديسمبر 2002 لتصل في ديسمبر 2005 إلى 500 مليار دينار **(IMF, Algeria, statistical, Appendix, Report N 11/40, feb 2011)**.

وقد كانت هذه الأدوات فعالة في ظل عدم لجوء البنوك لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر وهو ما انعكس بالإيجاب على معدل التضخم الذي انخفض سنة 2005 إلى 1.4%. عاد معدل التضخم من جديد نحو الارتفاع حيث سجل 2.3%، و3.7% خلال سنتي 2006 و2007 على الترتيب، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية ولاسيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة بكمية كبيرة في الأسواق العالمية كالحبوب والحليب ومشتقاته وغيرها.

بغية ضبط معدل التضخم عند المعدل المستهدف من طرف السياسة النقدية قام بنك الجزائر في أوت 2005 بإدخال أداة جديدة أخرى للسياسة النقدية وهي تسهيلية الودائع المغلة للفائدة وذلك من أجل زيادة فعالية الرقابة على المجاميع النقدية وخصوصا مجمع القاعدة النقدية الذي حدد كهدف وسيط للسياسة النقدية **(لكصاسي، جويلية 2008)**.

وقد تم رفع هذا المعدل من 0.3% سنة 2006 إلى 0.75% سنة 2007 وهذا بسبب ارتفاع السيولة لدى البنوك، لكن رغم ذلك ظل معدل التضخم خلال سنتي 2008 و2009 مرتفعا مقارنة بمعدل التضخم المستهدف (03%) حيث بلغ 4.9% و5.7% على التوالي ويرجع ذلك إلى الأزمة المالية لسنة 2009 التي أدت إلى انهيار إيرادات صادرات المحروقات بنسبة 42.5%، وبالتالي تراجع وتيرة التوسع النقدي بـ 3.1%، ولمواجهة هذه الأزمة أصدر مجلس النقد والقرض النظام الرقم 09-02 المؤرخ في 11 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائل إجرائها، ليتم بعد ذلك إصدار الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض بتاريخ 11 أفريل 2010، والذي أكد على ضرورة استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية أو ما يسمى باستهداف التضخم والذي يتطلب تطوير وسائل ملائمة تسمح بتعميق الإطار التحليلي على المدى المتوسط واستخدام أساليب التنبؤ لمتابعة مسار التضخم على المدى القصير وذلك بقيام بنك الجزائر بتقليص فارق التنبؤات على المدى القصير وبذلك تعديل الإدارة العملياتية للسياسة النقدية والعودة للهدف خلال الفترة المعقولة **(عائشة و شهيدة، 2022، صفحة 344)**.

وقد ترتب عن هذه الإجراءات تراجع معدل التضخم إلى 3.9% و4.5% خلال سنتي 2010 و2011. لكن سرعان ما سجل أعلى معدل خلال فترة الدراسة حيث بلغ 8.9% سنة 2012 وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد وخاصة أسعار السلع الصناعية التي ساهمت بنسبة

14% وكذا زيادة الكتلة النقدية التي ساهمت هي الأخرى في نسبة التضخم بـ 84%. **(بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013).**

وبالنظر للمستوى القياسي الذي وصل إليه معدل التضخم سنة 2012 أدخل بنك الجزائر اعتبارا من منتصف سنة 2013 أداة جديدة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وهي أداة استرجاع السيولة لمدة ستة أشهر (بنك الجزائر، سنة 2013)، حيث ساهمت هذه الأداة بنسبة كبيرة في تراجع معدلات التضخم خلال سنتي 2013 و2014 والتي بلغت ما نسبته 3.2% و2.9% على الترتيب، وهي معدلات أقل من معدل التضخم المستهدف والذي حدد بـ 04%. عاد معدل التضخم من جديد نحو الارتفاع مسجلا 4.8% سنة 2015 و6.4% سنة 2016 وذلك بسبب النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية **(بنك الجزائر، سبتمبر 2017، ص 08).** وباستثناء سنة 2017، شهد معدل التضخم تراجعا مسجلا 4.3% و2.0% و3.6% خلال سنوات 2018، 2019 و2020، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار بعض المنتجات الغذائية لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية.

5-2-مدى فعالية السياسة المالية في الحد من التضخم في الجزائر (2000 -2020)

لمعرفة فعالية السياسة المالية في محاربة التضخم نقوم بمتابعة تطور معدلات التضخم للفترة المدروسة وذلك لمعرفة مدى قدرة السلطة المالية في تحقيق هذا الهدف. والجدول الموالي يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 -2020).

الجدول رقم (02): تطور معدل التضخم في الجزائر وعلاقته بالموازنة العامة (2000 - 2020).

السنوات	معدل التضخم	إجمالي الإيرادات	إجمالي النفقات
2000	0.3	1578.1	1178.1
2001	4.2	1505.5	1321.2
2002	1.4	1603.1	1550.7
2003	4.3	1974.2	1639.2
2004	4.0	2229.8	1888.7
2005	1.4	3082.9	2052.3

2453	3639.9	2.3	2006
3108.6	3639.9	3.7	2007
4191	5190.5	4.9	2008
4264.3	3676	5.7	2009
4466.9	4392.9	3.9	2010
5731.1	5790.1	4.5	2011
7169.9	6411.3	8.9	2012
6024.3	5957.5	3.2	2013
6995.7	5738.3	2.9	2014
7656.3	5103.1	4.8	2015
7297.5	5110.1	6.4	2016
6182.8	7389.3	5.6	2017
6714.2	8627.2	4.3	2018
6507.9	8557.7	2.0	2019
6278.9	7823.1	3.6	2020

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

.بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 56، ديسمبر 2021، ص 29.

.قوانين المالية للسنوات المعنية.

-Banque mondiale -sur le site: www.bonquemondiale.org. Consulte le 12_ 06_ 2022

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدلات التضخم شهدت تذبذبا خلال فترة الدراسة. فإذا كان الحد من التضخم يتطلب سياسة مالية انكماشية، فإن السياسة المالية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية خلال فترة الدراسة كانت توسعية تهدف إلى الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة. وقد سجل معدل التضخم خلال فترة الدراسة أدنى مستوى له سنة 2000، حيث بلغ ما نسبته 0.34% ويرجع ذلك إلى السياسة المالية التقليدية المطبقة خلال سنوات التسعينيات، لكن سرعان ما اتجه معدل التضخم نحو الارتفاع اعتبارا من سنة 2001

نتيجة السياسة المالية التوسعية التي تمثلت في إطلاق الحكومة لبرامج اقتصادية ضخمة بسبب تحسن الإيرادات البترولية، حيث كان أولها برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي غطى الفترة (2001-2004) والذي خصص له غلاف مالي ضخم قدر ب 525 مليار دينار جزائري، وقد ترتب عن هذا البرنامج ارتفاع معدل التضخم إلى مستوى تجاوز المعدل المستهدف من طرف السياسة النقدية (03%) حيث بلغ 4.2% و4.3% و4.0% خلال سنوات 2001، 2003 و2004 على التوالي، لكن سرعان ما انخفض معدل التضخم إلى مستوى 1.4% سنة 2005 بعد الانتهاء من تنفيذ برنامج الإنعاش. وبعد إطلاق الحكومة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) الذي خصص له غلاف مالي تجاوز 150 مليار دولار (حيدوشي و ششوي، 2022، صفحة 13) ،عاد معدل التضخم نحو الارتفاع حيث سجل 4.9% و5.7% خلال سنتي 2008 و2009، ليعرف تراجعا نسبيا بعد الانتهاء من البرنامج حيث بلغ سنة 2010 ما نسبته 3.9%.

وعليه فإن الارتفاع في معدل التضخم الذي يبقى قريب أو أقل من المعدل المستهدف من طرف السياسة النقدية والمحدد بـ 3% خلال عشر سنوات الأولى من الألفية الثالثة مرده الزيادة المطردة في حجم النفقات العامة التي انتقلت من 1178.1 مليار دج سنة 2000 إلى 4264.3 مليار دج سنة 2009 بالرغم من الزيادة الكبيرة في حجم الإيرادات العامة التي انتقلت هي الأخرى من 1578.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 3676 مليار دينار سنة 2009 الأمر الذي أدى إلى انتقال الموازنة العامة من الفائض إلى العجز حيث انتقلت من 400 مليار دينار سنة 2000 إلى 588.3- سنة 2009. ويمكن تفسير سبب الزيادة الكبيرة في حجم الإيرادات العامة إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولي، أما الزيادة المطردة في حجم النفقات العامة تعود إلى البرامج الاقتصادية الضخمة التي أطلقتها الحكومة منذ مطلع الألفية الثالثة والتي استمرت لعقدين من الزمن. وفي سنة 2012 سجل معدل التضخم أعلى مستوى له خلال فترة الدراسة حيث بلغ ما نسبته 8.9%، فبالإضافة إلى الأسباب النقدية والهيكلية يعود هذا الارتفاع أيضا إلى الزيادة المطردة في حجم النفقات العامة نتيجة إطلاق الحكومة لبرنامج ثالث لدعم النمو وهو برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) الذي يعد أكبر برنامج إنفاقي شهدته الجزائر على الإطلاق حيث تجاوز معه المخصص الأول عتبة 28 مليار دولار والمخصص الثاني 156 مليار دولار **(حيدوشي عاشور وششوي حسني، مرجع سابق، ص 15)**، فقد انتقلت النفقات العامة في ظل هذا البرنامج من 4466.9 مليار دج سنة 2010 إلى 6995.7 مليار دج سنة 2014، وسرعان ما انخفض معدل التضخم عند الانتهاء من تنفيذه حيث بلغ سنة 2014 ما نسبته 2.9% وذلك بسبب تراجع حجم النفقات العامة التي انتقلت من 7169.9 مليار دج سنة 2012 إلى 6995.7 مليار دج سنة 2014.

وقد سجل معدل التضخم ارتفاعا أخرا سنة 2015 حيث بلغ ما نسبته 4.8%، ليواصل ارتفاعه مسجلا خلال سنتي 2016 و2017 ما يعادل 6.4% و 5.6% ويرجع ذلك إلى استمرار الحكومة في سياستها المالية التوسعية بإطلاق برنامج المخطط الخماسي (2015 . 2019) والذي منحت فيه الأولوية للتنمية المحلية بتبني منهجية استثمار منتج أكثر استدامة وإدارة أرشد للنفقات، دون المساس بالجانب الاجتماعي (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 2015، ص 12). عاد معدل التضخم نحو الانخفاض ليسجل 4.3% سنة 2018 و3.6% سنة 2020 وذلك نتيجة لمواصلة الحكومة لسياسة الدعم بالنسبة للسلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تراجع حجم النفقات العامة التي بلغت على التوالي 6714.2 مليار دينار و6278.9 مليار دينار خلال سنتي 2018 و2020.

3-5-مدى فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم بالجزائر (2000- 2020)

تسعى السياسة الاقتصادية العامة للدولة إلى تخفيف حدة الضغوط التضخمية من خلال مزج السياستين النقدية والمالية، وذلك باتباع مجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها فيما يلي: (زلاقي و قدوري، 2019، صفحة 88)

– تخفيض حجم السيولة وحجم المعروض النقدي عن طريق أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي لتقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك مما يفضي إلى تقليص حجم الإنفاق أو الطلب الكلي.

– تقليص حجم القروض المصرفية إلى الأفراد أو البنوك أو قيام الحكومة بالاقتراض من الأفراد بهدف تقليص حجم السيولة مما يؤدي إلى تخفيض حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي الطلب الكلي.

– تخفيض مستويات الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والجاري لتخفيض حجم الدخول.

– زيادة مستويات الإيرادات الحكومية من خلال زيادة مقدار الضرائب بنوعيها المباشر وغير المباشر، وتخفيض حجم المدفوعات الحكومية الانتقالية.

يمكن توجيه التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في الجزائر، إذ تؤثر السياسة المالية على التضخم عن طريق إحداث فائض في الموازنة العامة بتخفيض حجم

النفقات العامة وزيادة الضرائب، بينما تؤثر السياسة النقدية على التضخم من خلال التحكم في الكتلة النقدية. وهذا يعني أن التضخم يمكن معالجته بالتعاون والتنسيق بين السلطتين المالية والنقدية.

قامت الحكومة الجزائرية مع مطلع الألفية الثالثة بإتباع سياسة مالية توسعية بإطلاق برامج اقتصادية ضخمة أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو الاقتصادي وبرنامج المخطط الخماسي، وقد ترتب عن هذه البرامج زيادة معتبرة في حجم النفقات العامة الموجهة لبعث النشاطات الإنتاجية وفي مجال البنى التحتية والنقل وغيرها. وهو ما يتأكد عند انتقال حجم النفقات العامة من 1178.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 6278.9 مليار دينار سنة 2020. ومن أجل ضمان التكامل بين السلطتين المالية والنقدية، قام بنك الجزائر بتطبيق سياسة نقدية حذرة طوال فترة الدراسة حيث كثف من تدخلاته في السوق النقدية باستعمال أدوات السياسة النقدية الجديدة التي تم استحداثها كوسائل استرجاع السيولة، تسهيلية الوديعة المغلة للفائدة والتسهيلات الدائمة، إلى جانب البرمجة النقدية المحددة سنويا من جانب مجلس النقد والقرض والتي تهدف إلى تكييف تطور عناصر الكتلة النقدية بما يتماشى والهدف المنشود في مجال التضخم. وقد ساهمت هذه الأدوات بشكل كبير في امتصاص فائض السيولة الهيكلي الذي عرف منحنى تصاعديا منذ مطلع الألفية الثالثة نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية. وعليه يمكن القول أن العمل المشترك بين السلطتين النقدية والمالية ساهم بشكل فعال في استقرار معدل التضخم خلال فترة الدراسة والذي بلغ 3.9% كمتوسط عام، وهو معدل أقل من ذلك المعدل المحدد من طرف مجلس النقد والقرض منذ سنة 2007 (04%) كهدف نهائي للسياسة النقدية.

هكذا تمكنت السياسة النقدية الحذرة من التحكم في معدلات التضخم خلال سنوات الألفية الثالثة بالرغم من السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها السلطة المالية خلال فترة الدراسة والتي كان الهدف منهما ليس معالجة التضخم فحسب وإنما تخفيض معدلات البطالة والرفع من معدلات النمو الاقتصادي. وعليه يمكن القول إن السياسة المالية التوسعية والنقدية الحذرة كان لها دورا كبيرا في استقرار معدل التضخم عند مستوى أقل من معدل التضخم المستهدف من طرف السياسة النقدية.

6- خاتمة

توصلنا في هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

– بالرغم من أن الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض قد حدد مختلف العلاقات بين السلطتين المالية والنقدية ومنح الاستقلالية أكثر لبنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية إلا أن القانون 10/17 المعدل والمتمم للأمر 11/03 ضرب استقلالية بنك الجزائر عرض الحائط من خلال الترخيص لعملية التمويل غير التقليدي بدون أي قيد أو شرط، الأمر الذي يزيد من مسألة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية تعقيدا، وهو مما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

– هناك ضعفا كبيرا في التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر نظرا لعدم استقلالية بنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية، والتي تضاعفت أكثر مع صدور الأمر 10/17 الذي ضرب عرض الحائط مصداقية بنك الجزائر واستقلاليته نظرا للغطاء القانوني الذي منحه للخزينة العمومية لعملية التمويل بالعجز. وعليه فإن اشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية تبقى قائمة طالما أن بنك الجزائر لا يزال يعمل تحت ضغط السلطة التنفيذية من جهة، وعدم وجود ترتيبات دعم مؤسساتية توضح طبيعة العلاقة القائمة بين السلطتين المالية والنقدية من جهة أخرى. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

– إن السياسة المالية التوسعية التي اعتمدتها الحكومة خلال فترة الدراسة بإطلاقها لبرامج اقتصادية ضخمة على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي وغيرها ساهمت في تغذية الضغوطات التضخمية مما صعب من مهمة بنك الجزائر في ضبط معدلات التضخم. فسياسة التمويل بالعجز جعلت الحكومة تبسط سيطرتها المطلقة على أداء بنك الجزائر مما جعل هذا الأخير غير قادر على إدارة السياسة النقدية بمعزل عن الضغوطات الحكومية.

– تمكنت السياسة النقدية المطبقة خلال فترة الدراسة من ضبط معدلات التضخم عند مستوى أقل من المعدل المستهدف من طرف السياسة النقدية والمقدر بـ 04% اعتبارا من سنة 2007 حيث بلغ 3.9% كمتوسط عام، وقد تحقق ذلك بفضل الأدوات الجديدة التي تم استحداثها كأداة استرجاع السيولة وتسهيلة الوديعة المغلة للفائدة، بالرغم من السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها السلطة المالية والتي كان الهدف منهما ليس معالجة التضخم فحسب وإنما تخفيض معدلات البطالة والرفع من معدلات النمو الاقتصادي. وعليه يمكن القول أن السياسة المالية التوسعية والنقدية الحذرة كان لها دورا كبيرا في استقرار معدل التضخم عند مستوى أقل من معدل التضخم المستهدف من طرف السياسة النقدية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

– إن أدوات السياسة النقدية الجديدة التي استحدثها بنك الجزائر كأداة استرجاع السيولة وتسهيلية الوديعة المغلة للفائدة كانت فعالة أكثر من الأدوات التقليدية في امتصاص فائض السيولة والحد من التضخم.

- **على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكننا اقترح التوصيات التالية:**

– لابد من إعادة النظر في توجهات السياسة المالية من خلال الاعتماد على سياسة التمويل بالفائض بدلا من سياسة التمويل بالعجز وذلك من أجل وضع حد للسيطرة المطلقة للحكومة على أداء بنك الجزائر.

– لابد من إعادة النظر في استقلالية بنك الجزائر التي تبقى استقلالية نسبية إذا ما تم مقارنتها مع معايير استقلالية البنوك المركزية.

– تكليف بنك الجزائر بمهمة تحقيق هدف الاستقرار في المستوى العام للأسعار فقط ومنحه استقلالية أكبر من أجل ضمان فعالية أكبر في إدارة السياسة النقدية.

.إعادة النظر في ترتيبات الدعم المؤسساتية التي تنظم العلاقة بين السلطتين النقدية والمالية.

7-قائمة المراجع:

- **باللغة العربية**
  - **الكتب:**

– عطية ,ع .(2003) ، ***الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية***،دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

- **المقالات في مجلة علمية**

– بالطيب، الخطيب(2021) ، **أثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم للفترة 1990- 2019** ، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ,المجلد 08*، العدد 02، ص:171.

– حيدوشي عاشور ، ششوي حسني،(2022) ، **مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل تطبيق السياسة المالية بالجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000- 2018**، *مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 16* ، العدد01، ص:13.

– زلاقي حنان، قدوري نور الدين، (2019) ،**التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم . اشارة لحالة الاقتصاد الجزائري**، *مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة ، المجلد 02* العدد 01، ص:88.

- عائشة بلحرش ، شهيدة كيفاني (2022) ، تقييم سياسات استهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2020 - 1990) ، مجلة دفاتر بوادكس ، المجلد11، *العدد 01* ،مستغانم، الجزائر، ص:344.

➢ **المداخلات في المؤتمرات**

- لكصاسي (جويلية-2008) **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر**، *تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة*، الجزائر.
- منصوري زين، (ديسمبر-2004) ، **استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية**، مداخلة مقدمة ضمن أشغال *ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية* ، جامعة الشلف، الجزائر.

➢ **الرسائل الجامعية**

- مسعود دراوسي (2006) ،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، *أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم المالية* ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ص: 266-264 .

➢ **القوانين واللوائح التنظيمية**

- قانون النقد والقرض -الأمر .(26 08 ,2003) .03/11الجزائر :الجريدة الرسمية الجزائرية.